ضمانات وحوافز الاستثمار في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية

د. عثمان محمد أحمد الأمين حماد

أستاذ مساعد بقسم القانون – كلية الشريعة والقانون – جامعة حائل

المملكة العربية السعودية

o.elameen@uoh.edu.sa

©نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution international (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أجريت عليه.

للاقتباس: حماد، عثمان محمد، ضمانات وحوافز الاستثمار في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، المجلد: 20، العدد: 1، 2025: 125-172.

تاريخ استلام البحث: 2025/02/16م تاريخ قبوله للنشر: 2025/03/25م

DOI: https://doi.org/10.61821/v20i1.0183

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ضمانات وحوافز الاستثمار في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية، من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار في المملكة العربية السعودية، ومقارنته بالمعايير الدولية. يتناول البحث طبيعة الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة السعودية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المستثمرين، مثل العوائق القانونية، والإدارية، والاقتصادية. كما يناقش البحث مدى توافق الأنظمة السعودية مع الاتفاقيات الدولية للاستثمار، ومدى تأثيرها على بيئة الأعمال، وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالمنهج المقارن.

توصلت الدراسة إلى أن المملكة تبذل جهودًا كبيرة لتعزيز جاذبية بيئة الاستثمار من خلال تحديث الأنظمة، وتقديم حوافز ضريبية ومالية، وتطوير البنية التحتية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالإجراءات الإدارية، وتنفيذ العقود، والمنافسة الإقليمية. بناءً على ذلك، يقترح البحث عددًا من الحلول لتعزيز ضمانات الاستثمار، مثل تحسين الشفافية، وتسهيل الإجراءات، وزيادة الحوافز في المناطق الأقل نموًا، مما يعزز من تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الضمانات الاستثمارية، الحوافز الاستثمارية، الاتفاقيات الدولية، بيئة الأعمال.

Guarantees and Incentives for Investment in the Saudi Legal System and International Agreements

Dr. Osman Mohammed Ahmed El-Ameen Hamad
Assistant Professor, Department of Law
College of Sharia and Law - University of Hail
Kingdom of Saudi Arabia.

©This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.

Citation: Hamad, Osman Mohammed, Guarantees and Incentives for Investment in the Saudi Legal System and International Agreements, Journal of the University of Holy Quran and Islamic Sciences, volume: 20, issue:1, 2025:125-172.
DOI: https://doi.org/10.61821/v20i1.0183
Received: 16/02/2025 Accepted: 25/03/2025

Abstract:

This research aims to examine the guarantees and incentives for investment under the Saudi legal system and international agreements, by analyzing the legal and regulatory framework for investment in the Kingdom of Saudi Arabia and comparing it with international standards. The study addresses the nature of the guarantees and incentives provided by the Saudi government to attract both foreign and domestic investments, while highlighting the challenges investors face, such as legal, administrative, and economic barriers. It also discusses the extent to which Saudi regulations align with international investment agreements and their impact on the business environment.

The research adopts a descriptive analytical approach, supported by a comparative methodology. The study concludes that Saudi Arabia is making significant efforts to enhance the attractiveness of its investment environment through updating regulations, offering tax and financial incentives, and developing infrastructure. However, challenges remain in areas such as administrative procedures, contract enforcement, and regional competition.

Accordingly, the research proposes several recommendations to strengthen investment guarantees, including improving transparency, streamlining procedures, and increasing incentives in less developed regions, thereby supporting the realization of the goals of Saudi Vision 2030.

Keywords: Investment, investment guarantees, investment incentives, international agreements, business environment.

المقدمة:

يُعد الاستثمار أحد العوامل الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، ونقل التكنولوجيا. ومن أجل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، تعمل الدول على توفير بيئة استثمارية ملائمة من خلال تقديم ضمانات قانونية وحوافز اقتصادية تساعد في تقليل المخاطر وتعزيز الثقة لدى المستثمرين.

يتمتع الاستثمار في المملكة العربية السعودية بمكانة متميزة نظرًا للإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها ضمن رؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص، تحسين مناخ الاستثمار، وتوفير المزيد من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات. وقد أصدرت المملكة العديد من الأنظمة واللوائح التي تضمن حماية حقوق المستثمرين، مثل: نظام الاستثمار الأجنبي ونظام الشركات، إضافةً إلى توقيعها العديد من الاتفاقيات الدولية التي توفر ضمانات إضافية للمستثمرين.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في تطوير البيئة الاستثمارية، ومدى فاعلية التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية في حماية المستثمرين وتعزيز ثقتهم. كما يسهم البحث في تقديم توصيات قد تساعد في تحسين السياسات الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. دراسة مفهوم الاستثمار وأنواعه وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. تحليل الضـــمانات القانونية التي يوفرها النظام الســـعودي والاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين.
3. استعراض الحوافز الاستثمارية المتاحة في المملكة ومدى توافقها مع المعايير الدولية.
4. مناقشة التحديات التي تواجه ضمانات وحوافز الاستثمار في المملكة.
5. تقديم مقترحات وحلول لتعزيز البيئة الاستثمارية وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

إشكالية البحث:

يتمحور البحث حول التساؤل الآتي:

إلى أي مدى توفر الأنظمة الســـعودية والاتفاقيات الدولية ضـــمانات وحوافز كافية لجذب الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصـــفي التحليلي لدراســـة الأنظمة الوطنية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لتحليل الفروقات بين النظام القانوني السعودي والأنظمة الاستثمارية الدولية. كما يستند البحث إلى مصادر قانونية وتشريعية، بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية والتقارير الصادرة عن الجهات المختصة.

الدراسات السابقة:

فيما يأتي استعراض لأبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

1- الحماية القانونية للاســـتثمارات الأجنبية في المملكة العربية الســـعودية، عبد اللطيف بن إبراهيم الشعلان، رسالة ماجستير 2012م.

2- الضـمانات التشـريعية للاسـتثمار الأجنبي المباشـر ضـد المخاطر غير التجارية في الوطن العربي، حازم صـــلاح الدين عبد الله حســـن، بحث منشـــور في مجلة الحقوق ســـنة النشـــر: 2017م.

3- حق تملك الأسهم والحصص للمستثمر الأجنبي في النظام السعودي – فارس بن محمد القرني، بحث منشور في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية عام 2020م.

مقارنة بين الدراسات السابقة والبحث الحالي

نطاق البحث: بينما ركزت الدراسات السابقة على جوانب محددة مثل الضمانات القانونية أو الحوافز الاستثمارية، يسعى البحث الحالي إلى تقديم رؤية شاملة تتضمن تحليل الضمانات والحوافز معًا، بالإضافة إلى دراسة التحديات والحلول المقترحة.

المنهجية: يعتمد البحث الحالي على منهجية تحليلية مقارنة، تجمع بين دراسة القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، بهدف تقييم مدى توافق البيئة الاستثمارية في المملكة مع المعايير الدولية.

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار وضماناته

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنوعه.

المطلب الثاني: الضمانات القانونية للاستثمار.

المطلب الثالث: الحوافز الاستثمارية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجه الاستثمار في المملكة.

المبحث الثاني: الحوافز الاستثمارية في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية

المطلب الأول: الحوافز الاستثمارية في النظام السعودي

المطلب الثاني: الحوافز الاستثمارية في الاتفاقيات الدولية

المبحث الثالث: التحديات والحلول لضمانات وحوافز الاستثمار

المطلب الأول: التحديات التي تواجه ضمانات وحوافز الاستثمار

المطلب الثاني: مقترحات لتعزيز الضمانات والحوافز الاستثمارية

الخاتمة، وتشمل: عرض لأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول

الإطار النظري للاستثمار وضماناته

يُعد الاستثمار من أبرز محركات النمو الاقتصادي والتنمية في مختلف الدول، حيث يمثل الوسيلة الأساسية لتوجيه رأس المال نحو المشاريع الاقتصادية التي تعزز الإنتاجية وتخلق فرص العمل. وفي هذا السياق، يبرز الإطار النظري للاستثمار والمفاهيم الأساسية والمبادئ التي تنظم هذه العملية، بالإضافة إلى الضمانات التي تساهم في حماية حقوق المستثمرين وضمان استقرار المناخ الاستثماري.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه:

من خلال هذا المطلب، نسعى إلى توفير إطار معرفي يساعد على فهم جوانب الاستثمار المختلفة وكيفية تأثيره في الاقتصاد بشكل عام، وذلك من خلال:

أولًا: تعريف الاستثمار:

1. التعريف اللغوي للاستثمار: يعود أصل كلمة "استثمار" إلى الجذر اللغوي "ثمر"، ويشير في اللغة العربية إلى "تنمية المال وتكثيره"، أي تحقيق العائد من الأصول المالية أو الاقتصادية. ويُستخدم المصطلح للإشارة إلى توظيف المال أو الموارد في مشروع معين بغرض تحقيق ربح أو منفعة مستقبلية. (1)

2. التعريف الاقتصادي للاستثمار:

في المجال الاقتصادي، يُعرف الاستثمار بأنه توظيف رأس المال في مشاريع إنتاجية أو خدمية بهدف تحقيق عوائد مستقبلية. يمكن أن يكون الاستثمار على شكل أصول مادية مثل العقارات والمعدات، أو أصول مالية مثل الأسهم والسندات.

يعرف بول ساموبلسون الاستثمار بأنه: "الإنفاق على الأصول الرأسمالية، مثل المصانع والمعدات، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق دخل مستقبلي".(2)

(1) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط الثالثة – ١٤١٤ هـ، المجلد 4، ص 215.

(2) Paul Samuelson, Economics, 19th Edition, McGraw-Hill, p. 375

أما جون ماينارد كينز فقد عرّف الاستثمار على أنه: "إنفاق الموارد المالية على إنتاج أصول رأسمالية جديدة، والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل القومي".[1]

3. التعريف القانوني للاستثمار:

في المجال القانوني، يُعرف الاستثمار بأنه: "عملية توظيف الأموال في مشروع معين وفقًا لقواعد وأطر قانونية.

كما يُعرَّف بأنه تخصيص الموارد المالية أو المادية في مشاريع أو أصول بهدف تحقيق عوائد مستقبلية، سواء كانت هذه العوائد على شكل أرباح مالية، أو فوائد اقتصادية، أو منافع اجتماعية. من الناحية القانونية، يُعتبر الاستثمار التزامًا يقوم به فرد أو كيان قانوني بتوجيه أمواله أو موارده نحو نشاط اقتصادي معين، مع توقع الحصول على عوائد مستقبلية.

في السياق الدولي، يُعرِّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار بأنه "الأصول التي يملكها المستثمر والتي يتم توجيهها إلى دولة مضيفة بهدف تحقيق عوائد اقتصادية." [2]

ثانيًا: أنواع الاستثمار:

1. الاستثمار من حيث طبيعة الأصول: وينقسم إلى: أ. الاستثمار الحقيقي: يتعلق الاستثمار الحقيقي بتوظيف الأموال في أصول مادية ملموسة، مثل العقارات، المصانع، المعدات، والبنية التحتية. يتميز هذا النوع من الاستثمار بأنه يساهم بشكل مباشر في الإنتاجية والنمو الاقتصادي. مثال: إنشاء مصنع جديد لإنتاج السيارات.[3]

(1) John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, 1936, p. 78.

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونتكاد) وهي هيئة حكومية دولية تأسست عام 1964م.

(3) Brigham, Eugene F., & Ehrhardt, Michael C. (2018). Financial Management: Theory & Practice (15th ed.). Cengage Learning, p. 112

ب. الاستثمار المالي: يركز الاستثمار المالي على شراء الأصول المالية مثل الأسهم، السندات، والصناديق الاستثمارية، بهدف تحقيق عوائد مالية من خلال توزيعات الأرباح أو ارتفاع قيمة الأصول. مثال: شراء أسهم في شركة تكنولوجية ناشئة [1].

2. الاستثمار من حيث دور المستثمر: أ. الاستثمار المباشر: يحدث الاستثمار المباشر عندما يقوم المستثمر بإنشاء مشروع جديد أو شراء حصة كبيرة في شركة قائمة، مما يمنحه سيطرة إدارية وتأثيرًا في القرارات الاستراتيجية. مثال: قيام شركة "تسلا" بإنشاء مصنع جديد في الصين.[2]

ب. الاستثمار غير المباشر: يتمثل في شراء الأصول المالية (مثل الأسهم والسندات) دون التحكم المباشر في إدارة الشركة أو المشروع. يكون الهدف الأساسي هو تحقيق أرباح من ارتفاع قيمة الأصول أو توزيعات الأرباح، مثال: مستثمر يشتري سندات حكومية لأغراض الادخار.[3]

3. الاستثمار من حيث مصدر التمويل: أ. الاستثمار المحلي: يتم داخل حدود الدولة، حيث يتم استخدام رأس المال الوطني لتمويل مشروعات اقتصادية محلية. مثال: شركة مصرية تستثمر في قطاع الطاقة داخل مصر.[4]

ب. الاستثمار الأجنبي: يشمل تدفق رأس المال من الخارج إلى الداخل، ويقسم إلى نوعين:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر :(FDI) حيث يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك جزء من الشركة أو المشروع داخل الدولة المضيفة.

(1) Bodie, Zvi, Kane, Alex, & Marcus, Alan J. (2021). Investments (12th ed.). McGraw-Hill, p. 215

(2) World Investment Report, UNCTAD, 2022, p. 37

(3) Brealey, Richard A., Myers, Stewart C., & Allen, Franklin. (2020). Principles of Corporate Finance (13th ed.). McGraw-Hill, p. 89

(4) قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017، المادة 2.

2 .الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يشمل شراء الأسهم والسندات دون امتلاك السيطرة على المشروع.[1]

4. الاستثمار من حيث المدة الزمنية: أ. الاستثمار طويل الأجل: يتمثل في ضخ الأموال في مشروعات أو أصول تبقى لفترة طويلة، عادة أكثر من 5 سنوات، بهدف تحقيق عوائد مستقبلية مستدامة. مثال: بناء مصنع جديد أو الاستثمار في قطاع البنية التحتية[2].

ب. الاستثمار قصير الأجل: يهدف إلى تحقيق أرباح سريعة خلال فترة قصيرة، عادة أقل من سنة واحدة. مثال: تداول الأسهم في الأسواق المالية لتحقيق مكاسب سريعة.[3]

5. الاستثمار من حيث الهدف: أ. الاستثمار التنموي: يهدف إلى تطوير الاقتصاد المحلي، مثل المشروعات التي تساهم في خلق فرص عمل وتحسين البنية التحتية. مثال: إنشاء منطقة صناعية جديدة في دولة نامية.[4]

ب. الاستثمار المضاربي: يركز على تحقيق أرباح سريعة من خلال المضاربة في الأسواق المالية، وهو غالبًا ما يكون عالي المخاطر. مثال: شراء العملات الرقمية بهدف بيعها عند ارتفاع الأسعار.[5]

ثالثاً: أهمية الاستثمار: تظهر أهمية الاستثمار في:

1. تحفيز النمو الاقتصادي: يعد الاستثمار من العوامل الرئيسة التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدول، حيث يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية في

(1) UNCTAD, World Investment Report (2022). United Nations Conference on Trade and Development, p. 48

(2) Merton, Robert C., & Bodie, Zvi. (2005). Financial Economics. MIT Press, p. 301

(3) Hull, John C. (2022). Options, Futures, and Other Derivatives (11th ed.). Pearson, p. 174.

(4) Todaro, Michael P., & Smith, Stephen C. (2020). Economic Development (13th ed.). Pearson, p. 512.

(5) . Malkiel, Burton G. (2019). A Random Walk Down Wall Street (12th ed.). W. W. Norton & Company, p. 92.

الأسواق العالمية. عندما يتم ضخ رؤوس الأموال في قطاعات مختلفة مثل الصناعة، التكنولوجيا، والزراعة، فإنه يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الاقتصاد الوطني.[1]

2. خلق فرص العمل وتقليل البطالة: يؤدي الاستثمار إلى توفير فرص عمل جديدة، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة. عندما تستثمر الشركات في مشاريع جديدة، فإنها تحتاج إلى توظيف عمالة جديدة، مما يساعد في تحسين مستوى الدخل للأفراد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

3. تعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي: يؤدي الاستثمار في البحث والتطوير (R&D) إلى تعزيز الابتكار وتحسين مستوى التكنولوجيا، مما يرفع من كفاءة الإنتاج ويعزز القدرة التنافسية للشركات في الأسواق العالمية. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية، مما يساعد في تطوير قطاعات صناعية جديدة.[3]

4. تحسين البنية التحتية والخدمات العامة: يساعد الاستثمار الحكومي والخاص في تطوير البنية التحتية مثل الطرق، الموانئ، شبكات الكهرباء والمياه، مما يعزز من كفاءة الأعمال ويحسن مستوى المعيشة للمواطنين. كما أن تحسين البنية التحتية يعزز من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية.[4]

5. تحقيق الاستقرار المالي وتقليل التضخم: يساهم الاستثمار في تحقيق استقرار مالي من خلال زيادة الإنتاج وتحفيز الاقتصاد، مما يؤدي إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب، وبالتالي تقليل معدلات التضخم. كما أن تدفق الاستثمارات الأجنبية يساهم في استقرار سعر

(1) World Bank, World Development Report, 2021, p. 89.
(2) Blanchard, Olivier, & Johnson, David R. (2017). Macroeconomics (7th ed.). Pearson, p. 298.
(3) Romer, Paul M. (1990). Endogenous Technological Change. Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 5, p. S78.
(4) Aschauer, David A. (1989). Is Public Expenditure Productive? Journal of Monetary Economics, Vol. 23, No. 2, p. 180.

الصرف وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي.[1]

6. دعم التنمية المستدامة: يلعب الاستثمار دورًا رئيسًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، الحفاظ على البيئة، وتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات. العديد من الدول اليوم تسعى لجذب استثمارات صديقة للبيئة بهدف تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.[2]

7. تعزيز التجارة الدولية وزيادة الصادرات: يعمل الاستثمار، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، على تعزيز التجارة الدولية من خلال إنشاء صناعات تصديرية جديدة، مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري للدولة. كما تساهم الاستثمارات في تحسين جودة المنتجات، مما يساعد في المنافسة في الأسواق العالمية.[3]

8. تحفيز القطاع الخاص وزيادة المنافسة: يساعد الاستثمار في تعزيز دور القطاع الخاص من خلال توفير رؤوس الأموال للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى زيادة الابتكار والمنافسة في الأسواق، وهو ما ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد ككل.[4]

ويُعد الاستثمار أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم في تعزيز النمو، توفير فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة. كما أنه يعزز الاستقرار المالي، يشجع الابتكار، ويحسن البنية التحتية، مما يجعله عنصرًا حيويًا في استراتيجيات التنمية للدول المختلفة. ولضمان تحقيق الفوائد القصوى من الاستثمار، يجب أن تكون هناك سياسات اقتصادية وتشريعية داعمة تحفز بيئة استثمارية آمنة وجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب.

(1) Mishkin, Frederic S. (2019). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (13th ed.). Pearson, p. 425.
(2) Sachs, Jeffrey D. (2015). The Age of Sustainable Development. Columbia University Press, p. 274.
(3) Krugman, Paul, & Obstfeld, Maurice. (2018). International Economics: Theory & Policy (11th ed.). Pearson, p. 358.
(4) Stiglitz, Joseph E. (2016). The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future. W.W. Norton, p. 212.

المطلب الثاني: الضمانات القانونية للاستثمار

أولًا: الضمانات في النظام السعودي:

أولت المملكة العربية السعودية اهتمامًا كبيرًا بتوفير بيئة استثمارية جاذبة من خلال سن أنظمة توفر الضمانات اللازمة للمستثمرين. من أبرز هذه الضمانات التي وضعتها المملكة في نظام الاستثمار الأجنبي الصادر في العام 1421هـ:

1. حماية الاستثمارات من المصادرة والتأميم: ينص نظام الاستثمار الأجنبي على عدم جواز مصادرة أو تأميم الاستثمارات إلا بموجب قانون، وبمقابل تعويض عادل.

2. حرية تحويل الأرباح: يُسمح للمستثمرين الأجانب بتحويل أرباحهم ورؤوس أموالهم إلى الخارج بحرية، وفقًا للأنظمة المعمول بها.

3. المساواة بين المستثمرين: يتمتع المستثمر الأجنبي بنفس المزايا والضمانات التي يحصل عليها المستثمر الوطني.[1]

ثانيًا: الضمانات في الاتفاقيات الدولية:

انضمت المملكة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية وتشجيع الاستثمارات، مثل:

1. اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار (1965م): تُوفر إطارًا قانونيًا لحل النزاعات بين المستثمرين والدول المضيفة، وقد انضمت المملكة للاتفاقية في 11-6-2006م.

2. اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار الثنائية: تتضمن تعهدات متبادلة بحماية الاستثمارات وتوفير معاملة عادلة ومنصفة.[2]

هذه الاتفاقيات تعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في البيئة الاستثمارية للمملكة.

---

(1) العقل، رغدة بنت محمد. (2016). الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد والإدارة، المجلد 30، العدد 1، ص15.

(2) الشعلان، عبد اللطيف بن إبراهيم. (غير محدد). الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص56.

المطلب الثالث: الحوافز الاستثمارية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجه الاستثمار في المملكة

أولًا: الحوافز الاستثمارية في المملكة العربية السعودية:

بالإضافة إلى الضمانات القانونية، تقدم المملكة حوافز متعددة لجذب الاستثمارات، منها:

1. إعفاءات ضريبية: تمنح بعض المشاريع إعفاءات من الضرائب لفترات محددة، خاصة في القطاعات الاستراتيجية، في المملكة العربية السعودية، وتُمنح هذه الإعفاءات الضريبية لبعض المشاريع الاستثمارية في مجالات معينة بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزيز النمو الاقتصادي. هذه الإعفاءات تُمنح في إطار الأنظمة الضريبية والمبادرات الحكومية المختلفة، مثل نظام الاستثمار الأجنبي والمناطق الاقتصادية الخاصة. وتتمثل هذ المشاريع التي يمكن أن تستفيد من الإعفاءات الضريبية في المملكة في (1- المشاريع الصناعية والتي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، خاصة تلك التي تنتج سلعًا غير موجودة محليًا أو التي تدعم تنويع الاقتصاد السعودي بعيدًا عن النفط. الإعفاءات الضريبية قد تشمل إعفاءات من ضريبة الدخل لفترات معينة، أو إعفاءات من الرسوم الجمركية على المعدات والمواد الخام. 2- المشاريع المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار: وهي المشاريع التي تركز على الابتكار التكنولوجي أو التي تسهم في تطوير الاقتصاد الرقمي. ويتم تقديم إعفاءات ضريبية وحوافز للمستثمرين في القطاعات التكنولوجية، مثل برامج الحوافز الضريبية للمشاريع التي تسهم في تطوير البرمجيات أو البحث العلمي. 3- المشاريع في المناطق الاقتصادية الخاصة: المناطق الاقتصادية الخاصة، مثل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية ومدينة نيوم، تقدم للمستثمرين إعفاءات ضريبية مغرية، بالإضافة إلى إعفاءات جمركية في بعض الحالات مثل إعفاءات من ضريبة القيمة المضافة (VAT)لبعض الشركات التي تعمل في هذه المناطق. 4- المشاريع في قطاع الطاقة المتجددة: مثل مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الرياح تحظى بحوافز ضريبية لدعم الانتقال إلى مصادر الطاقة النظيفة. وإعفاءات من الضرائب على الدخل

للشـركات التي تنفذ مشـاريع في هذا القطاع، بالإضـافة إلى إعفاءات جمركية على المعدات المتعلقة بتلك المشاريع. 5- المشاريع الصغيرة والمتوسطة: فالحكومة تقدم حوافز ضريبية لدعم المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة (SMEs) وذلك من خلال تقديم تسـهيلات ضـريبية ومالية للمشاريع التي تديرها شركات صغيرة ومتوسطة، خاصة تلك التي توظف الشباب السعودي أو تشارك في القطاعات غير النفطية. 6- المشاريع المتعلقة بالاستدامة والبيئة: فالمشاريع التي تسهم في تحسين الاستدامة البيئية أو التخفيف من تغير المناخ قد تستفيد أيضًا من إعفاءات ضـريبية أو دعم مالي من الحكومة. حيث تقدم إعفاءات ضـريبية للمشـاريع التي تركز على إعادة التدوير، أو مشـاريع المياه والطاقة النظيفة. 7- المشـاريع السـياحية: فالمملكة تدعم المشـاريع السـياحية في إطار رؤية 2030، وتمنح إعفاءات ضـريبية للمسـتثمرين في قطاع السـياحة، خاصـة المشـاريع المتعلقة بتطوير البنية التحتية السـياحية مثل الفنادق والمناطق السـياحية الكبرى. 8- القطاع الزراعي والقطاع الغذائي: فالمشـاريع الزراعية التي تسـاهم في تحقيق الأمن الغذائي للمملكة أو التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي قد تحظى أيضًـا بإعفاءات ضـريبية ومالية. فتتمتع تلك بإعفاءات من الرسـوم الجمركية على المعدات الزراعية. 9- المشـاريع التعليمية والصـحية: فالحكومة تقدم حوافز ضـريبية للمسـتثمرين في القطاع الصحي والتعليمي، مثل إنشاء مستشفيات خاصة أو مدارس، بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030 لتعزيز الاسـتثمار في القطاعات الاجتماعية. 10- القطاع اللوجسـتي والنقل: فالمشاريع التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية للنقل، مثل مشاريع الموانئ والمطارات، تستفيد أيضًا من إعفاءات ضريبية وتشجيعات خاصة.

2. تسـهيلات في تخصـيص الأراضـي: توفير أراضٍ بأسـعار تشـجيعية للمشـاريع الاسـتثمارية. ففي المملكة العربية السـعودية، تقدم الحكومة تسـهيلات في تخصـيص الأراضـي بأسـعار تشجيعية للمشاريع الاستثمارية في إطار تعزيز بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين، خاصة في المناطق الاقتصـادية الخاصـة والمناطق الصـناعية. يمكن تلخيص هذه التسـهيلات في النقاط الآتية: 1- المناطق الاقتصادية الخاصة: تُمنح الأراضي بأسعار تشجيعية للشركات والمستثمرين

في المناطق الاقتصادية الخاصة مثل: مدينة الملك عبد الله الاقتصادية ومدينة نيوم والمنطقة الاقتصادية الخاصة في جازان. هذه المناطق تقدم تسهيلات ضريبية وإعفاءات جمركية، بالإضافة إلى تخصيص الأراضي بأسعار تفضيلية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية. 2- المناطق الصناعية: في إطار الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، تقدم الحكومة أراضٍ صناعية بأسعار تشجيعية للشركات الصناعية. الهدف هو جذب الاستثمارات في القطاع الصناعي وتشجيع تأسيس مشاريع صناعية جديدة. 3- برنامج "استثمر في السعودية" يوفر للمستثمرين فرصًا للحصول على أراضٍ بأسعار تنافسية لتشجيعهم على إقامة المشاريع التي تساهم في تطوير الصناعة الوطنية. 3- مدينة الملك عبد الله الاقتصادية: تم تخصيص أراضٍ في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية بأسعار تفضيلية لتشجيع الاستثمارات في قطاعات متعددة مثل الصناعة والسياحة والتجارة. وتوفر المدينة أراضٍ للمستثمرين بأسعار تنافسية، مع منح تسهيلات عديدة مثل الإعفاءات الضريبية لمدة معينة. 4- المناطق الخاصة بمشاريع الطاقة المتجددة: في إطار مشاريع الطاقة المتجددة، مثل مشاريع الطاقة الشمسية والرياح، تقدم الحكومة أراضٍ بأسعار تشجيعية للمستثمرين الذين يساهمون في تحقيق رؤية السعودية 2030 الخاصة بالتحول إلى الطاقة النظيفة. وقد تم تخصيص أراضٍ لمشاريع الطاقة في مناطق الشرق الأوسط وجنوب المملكة حيث تُمنح الأراضي بأسعار مخفضة أو من دون تكلفة للمشاريع الكبرى في هذا القطاع. 5- برنامج "استثمر في السعودية": يتبع برنامج "استثمر في السعودية" سياسات تشجيعية لتخصيص الأراضي للمستثمرين في العديد من القطاعات، مثل القطاع الزراعي والتصنيع والسياحة. ويقدم البرنامج خدمات تخصيص الأراضي بأفضل الأسعار في بعض المناطق التي تخضع لهذه السياسة، بما في ذلك إعفاءات من رسوم الأراضي في بعض الحالات. 6- تخصيص الأراضي في مشروعات السياحة: في إطار تعزيز السياحة، تقدم المملكة أراضٍ سياحية للمستثمرين في المناطق السياحية الكبرى مثل مشروع البحر الأحمر ومشروع نيوم، حيث تكون أسعار الأراضي أقل مقارنة بالمناطق الأخرى لتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي. 7- تخصيص الأراضي للقطاع

الزراعي: الحكومة توفر أراضٍ بأسعار تفضيلية للمستثمرين في القطاع الزراعي بهدف تعزيز الأمن الغذائي في المملكة، خاصة المشاريع التي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية. 8- الهيئة العامة للاستثمار: تقدم الهيئة العامة للاستثمار دعمًا مباشرًا للمستثمرين من خلال تخصيص الأراضي في مناطق مختلفة من المملكة بأسعار تشجيعية وتقديم تسهيلات في إجراءات التملك للمستثمرين الأجانب.[1]

3. دعم مالي وفني: تقديم قروض ميسرة وخدمات استشارية للمستثمرين، حيث تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز بيئة الاستثمار من خلال تقديم مجموعة من برامج الدعم المالي والفني للمستثمرين، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتطوير القطاعات المختلفة. وتتمثل هذه البرامج والمبادرات في: 1- برامج دعم التوظيف والتدريب ومنها أ- برنامج تمهير: يستهدف هذا البرنامج تدريب الخريجين والخريجات السعوديين في مواقع العمل، حيث يوفر دعمًا ماليًا يصل إلى 3,000 ريال سعودي شهريًا خلال فترة التدريب التي تتراوح بين 3 إلى 6 أشهر، بالإضافة إلى تغطية تأمين ضد مخاطر العمل. ب- برامج توطين المهن: يقدم صندوق تنمية الموارد البشرية برامج متعددة لتوطين المهن في مختلف القطاعات، بهدف دعم الشركات في توظيف الكوادر الوطنية وتقديم حوافز مالية للمساهمة في رواتب الموظفين السعوديين. 2- برامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في: أ- برنامج كفالة: تم تأسيسه بقرار من وزير المالية، ويهدف إلى توفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التغلب على معوقات تمويلها. يرفع البرنامج نسبة الكفالة إلى 80% من قيمة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع رفع الحد الأقصى للإيرادات السنوية للأنشطة المؤهلة إلى 30 مليون ريال. ب- بنك التنمية الاجتماعية: يقدم البنك برامج دعم وتوعية مالية، بالإضافة إلى خدمات الادخار والتوعية المالية، بهدف تعزيز اكتساب إدارة مالية فعّالة

(1) الهيئة العامة للاستثمار السعودية (SAGIA) - تسهيلات الاستثمار في المملكة - مدينة الملك عبد الله الاقتصادية - استثمارات الأراضي والتطوير العقاري - رؤية السعودية 2030م - وزارة الاستثمار - مشاريع التنمية والمناطق الاقتصادية الخاصة.

للمستفيدين. 3- برامج دعم القطاعات الصحية والتعليمية وتتمثل في: أ- صندوق دعم المشاريع – وزارة المالية: يعمل الصندوق على دعم مشاريع القطاعين الصحي والتعليمي وفق شروط وضوابط محددة، بهدف تعزيز البنية التحتية لهذين القطاعين الحيويين. 4- برامج تطوير القطاع المالي وتتمثل في برنامج تطوير القطاع المالي – رؤية 2030: يهدف البرنامج إلى تنويع مصادر الدخل وزيادة ثقافة الادخار، وتعدد طرق التمويل ومشاريع الاستثمار، مما يسهم في تحويل القطاع المالي السعودي إلى مركز قوة للنمو والتنوع الاقتصادي. 5- برامج الدعم خلال الأزمات وتتمثل في مركز دعم المستثمرين: خلال أزمة جائحة كورونا، وقد عمل المركز على تقديم الدعم للقطاع الخاص على مدار الساعة، من خلال تمكين المستثمرين من الاستفادة من حزم الحوافز الحكومية والإجابة على الاستفسارات وحل التحديات التي قد تواجههم، وذلك بالشراكة مع أكثر من 22 جهة حكومية. وتُظهر هذه البرامج والمبادرات التزام المملكة بتوفير بيئة استثمارية جاذبة وداعمة للمستثمرين، من خلال تقديم الدعم المالي والفني اللازم لتعزيز النمو الاقتصادي وتطوير القطاعات المختلفة.[1]

ثانيًا: التحديات التي تواجه الاستثمار في المملكة:

على الرغم من الجهود المبذولة، تواجه البيئة الاستثمارية في المملكة بعض التحديات، مثل:

1. البيروقراطية والإجراءات الإدارية: تعد البيروقراطية والإجراءات الإدارية من أبرز التحديات التي قد تواجه الاستثمارات في المملكة العربية السعودية، حيث تؤثر بشكل كبير على سهولة

(1) القرشي، زياد أحمد حميد. (2020). حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لقانون وسياسات الاستثمار في ضوء نظام الاستثمار والتزامات المملكة المنبثقة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. المجلة العربية للبحوث العلمية، العدد 54، ص44. وانظر: الحوافز المقدمة للمستثمرين في السعودية، في موقع شركة عونك للمحاماة، تم الاطلاع بتاريخ 2024/3/23م. وانظر: أبرز برامج تمويل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلة رواد الأعمال، منشور بتاريخ 2018/2/22م. وانظر: صندوق دعم المشاريع، وزارة المالية المملكة العربية السعودية.

بدء الأعمال التجارية وتوسيع المشاريع الاستثمارية. إليك بعض الجوانب التي توضح كيف تشكل البيروقراطية والإجراءات الإدارية تحديات للاستثمار:

أ. التعقيد في الإجراءات: عملية بدء الأعمال التجارية في المملكة قد تتطلب المرور بعدد من الخطوات الإدارية المعقدة، مثل الحصول على التراخيص اللازمة، الموافقات من الجهات الحكومية، والامتثال للمتطلبات القانونية المختلفة. هذه العمليات قد تأخذ وقتًا طويلًا، مما يعيق تقدم الاستثمارات ويفقدها بعض الفرص الاقتصادية.

ب. طول فترات الانتظار: قد يواجه المستثمرون فترات انتظار طويلة للحصول على الموافقات، مثل تصاريح البناء أو التراخيص التجارية. ذلك قد يتسبب في تأخير بدء المشروعات، ويزيد من التكاليف المالية المرتبطة بمشاريعهم الاستثمارية.

ج. التكرار في الإجراءات: وجود تعدد في الجهات المعنية والإجراءات المترابطة قد يؤدي إلى تكرار تقديم الوثائق والمستندات نفسه في عدة مراحل. ذلك يمكن أن يزيد من تعقيد الإجراءات ويؤثر سلبًا على سرعة إنجاز الأعمال، مما يخلق بيئة غير جاذبة للمستثمرين.

د. التحديات في التعامل مع الأنظمة الإلكترونية: على الرغم من التطورات في الرقمنة، إلا أن بعض الأنظمة الإلكترونية في المملكة قد تكون غير متكاملة أو تتسم ببعض المشاكل التقنية التي قد تعرقل سير الأعمال التجارية. هذه المشاكل قد تؤدي إلى تعطيل المستثمرين من إتمام الإجراءات بشكل سلس وسريع.

والحلول المقترحة لهذه البيروقراطية تتمثل في:

أ. تبسيط الإجراءات: تقليص عدد الخطوات الإدارية وتسهيل عملية التراخيص والتصاريح التجارية.

ب. تحسين الشفافية: تعزيز الشفافية وتقليل الفساد الإداري من خلال تطبيق أنظمة صارمة وتفعيل الرقابة.

ج. الرقمنة والتحديث التقني: تطوير الأنظمة الإلكترونية لتسريع المعاملات وتقليل التكرار في الإجراءات.

د. إطلاق منصات لتسهيل التعامل مع الجهات الحكومية: توفير منصات واحدة للتعامل مع مختلف الإجراءات الحكومية.[1]

2. تفاوت تطبيق القوانين: قد يؤدي عدم الاتساق في تطبيق الأنظمة إلى ارتباك المستثمرين.

3. المنافسة الإقليمية:[2] تُعد المنافسة الإقليمية من التحديات التي قد تؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمارات في المملكة العربية السعودية. يتزايد الضغط على المملكة في هذا السياق نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والتجارية التي تخلق بيئة تنافسية قوية بين دول المنطقة. وفيما يلي بعض الجوانب التي توضح كيف تؤثر المنافسة الإقليمية على الاستثمار في المملكة:

1. التنافس مع دول الخليج العربية: دول الخليج مثل الإمارات وقطر والكويت تقدم بيئة استثمارية مشابهة ولكن قد تكون أكثر جذبًا لبعض الاستثمارات بسبب:

أ. سهولة الإجراءات: الإمارات مثلًا تعد من بين الدول التي تتميز بسرعة الإجراءات وتسهيلات في إطلاق الأعمال التجارية.

ب. الإعفاءات الضريبية: بعض الدول الخليجية تقدم إعفاءات ضريبية مغرية، مثل الإعفاءات التي تقدمها الإمارات في مناطقها الحرة.

ج. المرونة في قوانين تملك الأجانب: بعض دول الخليج، مثل الإمارات، قد تسمح للأجانب بتملك الشركات بنسبة 100% في مناطق حرة، وهو ما لا يزال مقيدًا في المملكة، مما قد يدفع بعض المستثمرين إلى تفضيل هذه الدول.

2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تتنافس المملكة مع دول أخرى على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .(FDI) دول مثل الإمارات وقطر استطاعت جذب العديد من الشركات

(1) مجلس الشورى السعودي، "التحديات التي تواجه بيئة الأعمال في المملكة"، 2023م، بنك التنمية السعودية، "دراسة حول التحديات الإدارية في القطاع الخاص"، 2022م، تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي حول بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية"، 2021

(2) حسن، حازم صلاح الدين عبد الله. (2017). الضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر ضد المخاطر غير التجارية في الوطن العربي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 12، ص33.

العالمية نظرًا للبيئة الجذابة، مثل:

أ. الاستقرار السياسي والاقتصادي: دول مثل الإمارات توفر بيئة مستقرة للشركات متعددة الجنسيات، مما يجعلها وجهة جذابة للمستثمرين.

ب. البنية التحتية المتطورة: الإمارات على سبيل المثال توفر بنية تحتية عالية المستوى، خاصة في مجالات النقل والاتصالات.

ج. تقديم حوافز استثمارية: هناك مجموعة من الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تجعل هذه الدول أكثر جاذبية للمستثمرين مقارنة بالمملكة.

3. الاستفادة من موارد النفط: دول خليجية مثل قطر والكويت تُعتبر منافسة قوية للمملكة في مجال الصناعات النفطية، حيث تتمتع هذه الدول بمستوى عالٍ من الإنتاجية وتقديم تسهيلات كبيرة في هذا المجال. والسياسات الاقتصادية المحفزة: مثل دعم الصناعات المحلية أو توفير شراكات بين القطاعين العام والخاص.

4. التفاوت في التشريعات واللوائح: ففي التشريعات الاقتصادية: بعض الدول مثل الإمارات تتيح بيئة تنظيمية مرنة تتيح للمستثمرين الحصول على تراخيص بسرعة وتبسيط الإجراءات. بينما المملكة، رغم تطورها في السنوات الأخيرة، قد تواجه تحديات في تسريع بعض الإجراءات أو تحفيز القطاع الخاص.

5. الاستفادة من موقع جغرافي استراتيجي: الدول المجاورة قد استفادت من موقعها الجغرافي المميز في جذب الاستثمارات. الإمارات مثلًا تعد نقطة وصل بين الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا، مما يجعلها مركزًا رئيسيًا للتجارة الدولية. وتتنافس المملكة بشكل كبير في هذا المجال، حيث تسعى إلى تعزيز موقعها الاستراتيجي عبر مشاريع ضخمة مثل "نيوم".

أما الآثار السلبية للمنافسة الإقليمية فتتمثل في:

أ. فقدان بعض الاستثمارات الأجنبية: قد يؤدي الضغط الإقليمي إلى عدم قدرة المملكة على جذب عدد كبير من الاستثمارات مقارنة مع الدول الأخرى التي تقدم حوافز أكبر أو بنية تحتية أكثر تطورًا.

ب. زيادة الهجرة العكسية للاستثمارات المحلية: المستثمرون المحليون قد يفضلون تحويل استثماراتهم إلى دول أخرى إذا وجدوا بيئة اقتصادية أكثر مرونة ودعمًا.

أما الحلول الممكنة للتغلب على المنافسة الإقليمية فتتمثل في:

أ. تحسين التشريعات الاقتصادية: من خلال تبسيط الإجراءات وجعلها أكثر شفافية وسرعة.

ب. تقديم مزيد من الحوافز: مثل الإعفاءات الضريبية أو تقديم تسهيلات أكبر في تملك الشركات.

ج. التوسع في الشراكات الدولية: وتعزيز العلاقات التجارية مع دول العالم، مما يساهم في جذب استثمارات جديدة.

د. تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي: من خلال تكثيف الجهود في تحقيق الاستقرار السياسي والمساهمة في خلق بيئة اقتصادية صديقة للأعمال.

هـ. التركيز على الاستدامة والابتكار: الاستثمار في مشاريع ذات طابع مستدام مثل الطاقة المتجددة والمشاريع التكنولوجية الحديثة.[1]

(1) قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جمال حسن سالم، 2017م، ص31-35. وانظر: تقرير عن المملكة العربية السعودية معالجات التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، حسين العسرج، 2015م، ص10-15.

المبحث الثاني

الحوافز الاستثمارية في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية

تُعد الحوافز الاستثمارية من الأدوات المهمة التي تستخدمها الدول لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل.

وبناءً على ذلك، يتناول هذا المبحث دراسة الحوافز الاستثمارية في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الحوافز الاستثمارية في النظام السعودي:

يستعرض هذا المطلب الحوافز التي تقدمها المملكة العربية السعودية للمستثمرين، وهي كالآتي:

أولًا: الحوافز الضريبية والمالية: تعد الحوافز الضريبية من أبرز الآليات التي تساهم في جذب الاستثمارات، وتشمل:

1. الإعفاءات الضريبية: تقدم الحكومة السعودية إعفاءات ضريبية لبعض المشاريع الاستثمارية، سواء كانت محلية أو أجنبية، لفترات تصل إلى 5 سنوات أو أكثر في بعض الحالات، حسب نوع النشاط الاقتصادي والموقع الجغرافي للمشروع. أما بخصوص الحوافز الضريبية التي تقدمها المملكة الغربية السعودية للمستثمرين الأجانب، فطبقًا لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي في السعودية والتي تختص بمنح المستثمر الأجنبي المزايا المترتبة عن اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات التي تبرمها المملكة. بالإضافة إلى ما أقرته ذات المادة في فقرتها العاشرة من حيث الاستفادة من الحوافز الضريبية المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء رقم (359) بتاريخ 26-11-1429هـ والذي ينص على منح المستثمر الأجنبي الحوافز الضريبية وفقًا لما يأتي:

أ. منح المشروعات المقامة في المناطق الآتية (حائل، الحدود الشمالية، جازان، نجران، الباحة، الجوف)، الحوافز الضريبية الآتية وذلك بصورة سنوية: -اعتمادات ضريبية (خصم ضريبي)

بنسبة 50% من تكاليف التدريب السنوي للسعوديين. -اعتمادات ضريبية (خصم ضريبي) بنسبة 50% من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين وذلك في حال بقي من الضريبة ما يمكن خصمه بعد تطبيق الاعتمادات الضريبية بنسبة 50% من تكاليف التدريب السنوي للسعوديين. ويراعى في تطبيق هذه الاعتمادات الضريبية ألا تتجاوز مقدار الضريبة المستحقة على المشروع للسنة نفسها، بحيث لا يجوز ترحيل أي فريق باقي من تكاليف التدريب والتوظيف إلى السنوات الآتية.

ب. بالإضافة إلى الحوافز الضريبية السابق ذكرها، تمنح المشروعات الصناعية التي تقام في تلك المناطق اعتمادات ضريبية بنسبة لا تتجاوز 15% من رأس مال المشروع الصناعي المدفوع، سواء كان ذلك في شكل نقدي أو عيني، أما في حال التوسعات الرأسمالية فيتم ذلك وفقًا لما يأتي:

- تخصم هذه الميزة إذا بقي من الضريبة المستحقة على المشروع في السنة ما يمكن خصمه وذلك بعد تطبيق خصم ضريبي بنسبة 50% من الاعتمادات الضريبية سواء على تكاليف التدريب السنوي أو الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين كما سبق ذكرها.
- يجوز ترحيل الرصيد الباقي للسنوات الآتية، وذلك إلى حين استنفاد هذه الميزة أو انتهاء فترة الاعفاء اهما أقرب.
- هذه الميزة تمنح لمرة واحدة طيلة عمر المشروع.

ج. يتم تطبيق تلك المزايا ولكن وفقًا لعدة ضوابط وذلك على النحو الآتي:

- ألا يقل حجم رأس المال المستثمر في المشروع (المدفوع) عن مليون ريال سعودي.
- وجوب توافر الشروط الآتية لتطبيق الاعتمادات الضريبية في مجال التدريب والتوظيف:
  - ألا يقل عدد من يوظف من السعوديين عن خمسة، وذلك على أن تكون وظائفهم من الوظائف الفنية أو الإدارية الأساسية.
  - ألا تقل مدة عقود التوظيف الموقعة مع من يوظفون أو يدربون عن سنة.

- أن يكون مقر عمل من يوظفون أو يدربون في المنطقة المقام فيها المشروع.
- أن تكون جهة التدريب معتمدة من الجهات المعنية سواء كانت داخل المملكة أم خارجها.

- أن يتم تطبيق الحوافز الضريبية المنصوص لمدة عشر سنوات، وذلك بدءًا من تاريخ تمتع المشروع بميزة الاعتماد الضريبي، على أن تنتهي هذه الميزة بعد انتهاء تلك المدة، وذلك مع تحمل الدولة المبالغ المترتبة على تلك الحوافز وذلك خلال تلك المدة.

2. التخفيضات الضريبية: تشمل تخفيضات في معدل الضريبة على الدخل مثل التخفيضات الضريبية للمناطق الاقتصادية الخاصة تصل إلى 20 عامًا، وكذلك إعفاء من ضريبة القيمة المضافة للمعاملات داخل المنطقة، واعفاء من ضريبة التأمينات الاجتماعية لصاحب العمل، وهنالك تخفيضات ضريبية لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية يتمثل في اعفاء ضريبي لمدة 30 سنة للشركات متعددة الجنسيات التي تنقل مقراتها الإقليمية الى المملكة، وكذلك الإعفاءات الجمركية على المعدات والآلات المستخدمة في المشاريع الاستثمارية.

3. الحوافز المتعلقة بالملكية الأجنبية: يسمح النظام السعودي للمستثمرين الأجانب بالتمتع بالملكية الكاملة للمشاريع في بعض القطاعات الاقتصادية.[1]

ثانيًا: تسهيلات في الإجراءات الإدارية:

1. إجراءات تسجيل الشركات: تقدم الحكومة تسهيلات كبيرة في عملية تسجيل الشركات، حيث يمكن للمستثمرين تسجيل شركاتهم بسرعة عبر منصة "مراس"، والتي تُعد نافذة واحدة لتسجيل الشركات.

2. تسهيل الحصول على التراخيص: تتيح الحكومة للمستثمرين الحصول على التراخيص

(1) غرفة الرياض. (2019). دراسة حول الحوافز والتحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي بالمملكة. ص 67-89.

اللازمة لإقامة المشاريع بسهولة وسرعة، بما في ذلك من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.[1]

ثالثًا: الحوافز المتعلقة بالبنية التحتية والمناطق الاقتصادية:

1. المناطق الاقتصادية الخاصة: توفر المملكة العديد من المناطق الاقتصادية الخاصة التي تقدم مزايا إضافية، مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية، وتسهيل الحصول على الأراضي.

2. البنية التحتية المتطورة: تقدم المملكة بنية تحتية متطورة تشمل شبكات النقل، والطاقة، والاتصالات، مما يعزز جاذبية المملكة كوجهة للاستثمار.[2]

المطلب الثاني: الحوافز الاستثمارية في الاتفاقيات الدولية:

اشتملت هذه الاتفاقيات على مجموعة من الحوافز التي تساهم في توفير بيئة آمنة للاستثمار.

أولًا: الحماية القانونية للاستثمارات:

1. اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي: تحرص المملكة على توقيع اتفاقيات مع العديد من الدول لتجنب الازدواج الضريبي، ما يساهم في تقليل العبء الضريبي على المستثمرين الدوليين.

2. حماية حقوق الملكية الفكرية: تسعى المملكة لحماية الملكية الفكرية في إطار الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية التربس تاريخ التوقيع عليها 1994م (TRIPS)، مما يعزز بيئة الاستثمار في القطاعات التكنولوجية والإبداعية.

3- ضمانات تسوية المنازعات: تشمل العديد من الاتفاقيات الدولية بنودًا تضمن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من خلال آليات التحكيم الدولي، مما يساهم في

(1) القنيه، ريم عبد الله. (2021). معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث غزة، مجلد5، العدد24، 2021م. ص 45-60.

(2) وزارة الاستثمار السعودية. (2020). الحوافز الاستثمارية في السعودية: آفاق وتحديات. ص 75-90.

تقديم أجواء أكثر أمانًا للمستثمرين.[1]

ثانيًا: الحوافز المالية والاقتصادية:

1. الإعفاءات الجمركية والضريبية: تضمن الاتفاقيات الدولية للمستثمرين الأجانب ومنها (اتفاقية واشنطن 1965م، اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمار مع عدة دول، اتفاقيات التجارة الحرة لمجلس التعاون الخليجي) الحصول على إعفاءات أو تخفيضات في الضرائب والرسوم الجمركية، ما يساعد على تقليل التكاليف التشغيلية.

2. التسهيلات المالية: تتضمن بعض الاتفاقيات توفير التمويل الميسر للمشاريع من خلال المؤسسات المالية الدولية، ما يسهل على المستثمرين الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعهم.[2] ويمكن ذكر بعض الاتفاقيات وبعض التسهيلات التي تضمنتها الاتفاقيات فاتفاقيات الاستثمار الثنائية حيث توفر حماية للاستثمارات الأجنبية من المخاطر المالية مثل التأميم أو المصادرة، واتفاقيات التجارة الحرة تمنح المستثمرين والشركات الأجنبية إعفاءات جمركية وضريبية على بعض المنتجات والخدمات، أما اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار فتوفر آلية تحكيم دولي لحل النزاعات المالية بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة.

ثالثًا: الحوافز المرتبطة بالمناطق الحرة:

1. المناطق الحرة الدولية: المناطق الحرة هي مناطق اقتصادية خاصة تُنشئها الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية عبر تقديم حوافز مالية وإدارية وتنظيمية. تهدف هذه المناطق إلى تعزيز التجارة والصناعة، وتُعتبر عنصرًا مهمًا في سياسات التنمية الاقتصادية. ويمكن أن نقف فيها في نقطتين:

الأولى: الحوافز المرتبطة بالمناطق الحرة: تشمل الحوافز التي تقدمها الدول للمستثمرين

(1) UNCTAD. (2020). World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic. P115-132.
(2) International Chamber of Commerce (ICC). (2019). International Arbitration and Dispute Resolution. P105-120.

في المناطق الحرة عدة حوافز وهي:

1. الحوافز الضريبية والجمركية وتشمل:

أ. إعفاء كامل أو تخفيض الضـــرائب على الدخل والأرباح لفترة تتراوح بين 5 و50 سنة.

ب. إعفاء من ضريبة القيمة المضافة (VAT) على المبيعات داخل المنطقة.

ج. إعفاء جمركي على استيراد المواد الخام، الآلات، والمعدات.

د. عدم فرض ضرائب على الصادرات من المنطقة الحرة إلى الأسواق العالمية.

2. التسهيلات الإدارية والتنظيمية وتشمل:

أ. سرعة إصدار التراخيص والتصاريح لإنشاء الشركات.

ب. إجراءات مبسطة للتوظيف، مما يسهل توظيف العمالة الأجنبية.

ج. مكانية الملكية الأجنبية بنسبة 100% دون الحاجة إلى شريك محلي.

د. حرية تحويل الأرباح ورأس المال دون قيود.

3. الحوافز المالية والاستثمارية وتشمل:

أ. قروض ميسرة وتمويل من مؤسسات حكومية أو بنوك تنموية.

ب. دعم لوجستي مثل تخفيض رسوم الشحن والتخزين.

ج. إعفاءات على تكاليف الخدمات العامة (الماء، الكهرباء، الاتصالات).

4. الحوافز التكنولوجية والابتكارية وتشمل:

أ. تقديم دعم للشركات الناشئة والتكنولوجية من خلال حاضنات أعمال ومسرعات نمو.

ب. إعفاءات على تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية.

الثانية: أبرز المناطق الحرة الدولية من أبرز المناطق الحرة هي:

1. المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة: وهي جبل علي – (JAFZA) دبي: من أكبر المناطق الحرة في العالم، تقدم إعفاءات ضـــريبية وجمركية وملكية أجنبية 100%. ومركز دبي المالي العالمي :(DIFC) متخصص في الخدمات المالية، ويوفر نظامًا قضائيًا مستقلًا. ومدينة

دبي للإنترنت (DIC) ومدينة دبي للإعلام :(DMC) تدعمان الشركات التقنية والإعلامية.

2. المنطقة الحرة في سنغافورة: ويعد ميناء سنغافورة أحد أهم الموانئ الحرة، ويوفر تسهيلات للشركات التجارية والتكنولوجية. وسنغافورة لديها سياسات ضريبية مرنة وبيئة أعمال مشجعة للاستثمار الأجنبي.

3. المناطق الحرة في الصين: وهي:

أ. منطقة شنغهاي الحرة: تدعم التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المتقدمة.

ب. منطقة شنتشن الاقتصادية: ساهمت في تحول الصين إلى قوة اقتصادية عالمية.

4. المنطقة الحرة في هونغ كونغ وتشمل تلك المنطقة:

أ. لا توجد ضرائب جمركية على السلع المستوردة والمصدرة.

ب. بيئة مالية مرنة تسهل تحويل الأموال والاستثمارات.

5. المناطق الحرة في أوروبا وتشمل:

أ. منطقة جبل طارق الحرة: توفر إعفاءات ضريبية وخدمات مالية متقدمة.

ب. ميناء روتردام (هولندا): أكبر ميناء في أوروبا، يوفر تسهيلات لوجستية ضخمة.

6. المنطقة الحرة في الولايات المتحدة: يوجد أكثر من 250 منطقة تجارة حرة داخل الولايات المتحدة، مثل المنطقة الحرة في ميامي، التي تدعم التجارة مع أمريكا اللاتينية.

7. المنطقة الحرة في السعودية: السعودية أطلقت 4 مناطق اقتصادية خاصة تقدم حوافز ضريبية واستثمارية، مثل:

أ. مدينة الملك عبد الله الاقتصادية :(KAEC) تركز على الصناعة والتجارة.

ب. منطقة رأس الخير الصناعية: تدعم الصناعات التعدينية.

فالمناطق الحرة توفر إعفاءات ضريبية، وتسهيلات إدارية، ودعم مالي، وبيئة استثمارية مرنة، مما يجعلها نقطة جذب رئيسية للاستثمارات الأجنبية.

2. تعزيز حرية التجارة: تتضمن بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي، اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة، اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة

الأمريكية، بنودًا تسهل حركة التجارة بين المملكة والدول الأخرى، ما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الدولية.[1]

من خلال دراسة الحوافز الاستثمارية في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية، يتضح أن النظام السعودي يواصل تطوير بيئة استثمارية جاذبة من خلال إصلاحات قانونية، وتحفيزات مالية وإدارية وتحسين التسهيلات اللوجستية.

(1) World Trade Organization (WTO). (2021). Saudi Arabia and International Investment Agreements. P52-68.

المبحث الثالث

التحديات والحلول لضمانات وحوافز الاستثمار

رغم الأهمية الكبيرة للضمانات والحوافز الاستثمارية في جذب المستثمرين وتعزيز النمو الاقتصادي، إلا أن هناك العديد من التحديات التي قد تؤثر على فاعليتها. وتشمل هذه التحديات الجوانب القانونية والإدارية، والمخاطر الاقتصادية، والتغيرات في البيئة التشريعية، إضافةً إلى التحديات المتعلقة بالشفافية وسهولة ممارسة الأعمال. ولذلك، من الضروري دراسة هذه التحديات واقتراح حلول عملية لتعزيز الضمانات والحوافز الاستثمارية، بما يساهم في خلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة.

في هذا الإطار، يناقش هذا المبحث أهم التحديات التي تواجه الضمانات والحوافز الاستثمارية، ويطرح مقترحات لتعزيزها، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه ضمانات وحوافز الاستثمار:

يتناول هذا المطلب التحديات التي تواجه ضمانات وحوافز الاستثمار، وهي:

أولًا: التحديات القانونية والتنظيمية

1. تعدد وتداخل الأنظمة: تعدد وتداخل الأنظمة القانونية في المملكة العربية السعودية يمكن أن يؤدي إلى ارتباك في الامتثال للقوانين، وهو ما يمكن ملاحظته في عدة جوانب من النظام القانوني والتنظيمي السعودي. وقد استندت إلى هذه الملاحظة بناءً على تحليل التداخل بين الأنظمة واللوائح المختلفة التي تنظم قطاع الأعمال، والإجراءات القانونية التي قد تكون في بعض الحالات غير متوافقة أو متداخلة، مما يؤدي إلى صعوبة في الامتثال الكامل من قبل المستثمرين أو الشركات. ويمكن الاستدلال على تعدد وتداخل الأنظمة بـ:

أ. تعدد الأنظمة المتعلقة بالاستثمار: في المملكة العربية السعودية، هناك عدة أنظمة وقوانين تتعلق بالاستثمار، مثل: (النظام الأساسي للحكم، نظام الاستثمار الأجنبي، نظام الشركات، قانون العمل، نظام الجمارك، قوانين الضرائب)، هذه الأنظمة قد تتداخل في بعض الحالات في كيفية تطبيقها على الشركات والمستثمرين، مما يجعل من الصعب على الأفراد الامتثال

الكامل لجميع المتطلبات في وقت واحد.

ب. اللوائح التنظيمية المتعددة: هناك العديد من الهيئات التنظيمية التي تضع لوائح تتعلق بأنشطة اقتصادية متعددة، مثل هيئة الاستثمار ووزارة التجارة ووزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار، هذه الهيئات قد تضع لوائح متضاربة أحيانًا أو تتطلب إجراءات متوازية. على سبيل المثال، قد تتطلب بعض اللوائح التجارية توافر تراخيص من أكثر من جهة، مما يؤدي إلى تضارب في الإجراءات.

ج. الإجراءات الجمركية والضريبية: الإجراءات الجمركية والضريبية قد تختلف بين المناطق المختلفة في المملكة أو حتى داخل نفس القطاع، مما يؤدي إلى تداخل التشريعات. وبعض الأنظمة الضريبية قد تتعارض مع القوانين المحلية في بعض الحالات، مثل أنظمة الضرائب على الشركات التي قد تتطلب التقديم للمزيد من التصاريح أو تتداخل مع قوانين أخرى مثل الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة الانتقائية.

د. المناطق الاقتصادية الخاصة: بعض المناطق الاقتصادية الخاصة أو المناطق الحرة تقدم إعفاءات ضريبية وحوافز مختلفة، مما يخلق نوعًا من الازدواجية في الامتثال من حيث معرفة القوانين واللوائح الخاصة بكل منطقة. الشركات العاملة في هذه المناطق تحتاج إلى التكيف مع القوانين المحلية والوطنية التي قد تختلف بين هذه المناطق.

هـ. التحديات البيروقراطية: على الرغم من التقدم في تطوير بيئة الأعمال، إلا أن بعض الإجراءات البيروقراطية قد تظل متداخلة. في بعض الأحيان، قد يُطلب من الشركات الالتزام بأكثر من إجراء قانوني واحد للوصول إلى نفس النتيجة، مما يعوق الامتثال السلس.

2. ضعف التشريعات المتعلقة بالمنافسة: تشير بعض الدراسات إلى وجود تحديات في التشريعات المتعلقة بالمنافسة في المملكة العربية السعودية، مما قد يؤثر على فعالية حماية المنافسة ومنع الاحتكار. من بين هذه الدراسات.

أ. دراسة بعنوان الإطار القانوني للمنافسة في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة): تستعرض هذه الدراسة الإطار القانوني للمنافسة في المملكة وتناقش الجوانب المتصلة بالحماية

القانونية. كما تشير إلى بعض التحديات التي قد تنشأ بسبب توسع العلاقات التجارية والنمو الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى منازعات تتطلب تعزيز الحماية القانونية للمنافسة.

ب. تقرير المنافسة والتنظيم في المنطقة العربية" الصادر عن الإسكوا (2015): يستعرض التقرير الحالة الراهنة للسياسات واللوائح التنظيمية المتعلقة بالمنافسة في المنطقة العربية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. ويلاحظ أن اعتماد قوانين المنافسة في المنطقة حديث العهد مقارنة بمناطق أخرى، مع تحديد تحديات تعترض الإنفاذ الفعال لهذه القوانين، مثل نقص الإمكانيات، وتعقيد القوانين، وانتشار الفساد.

ج. دراسة تحليلية لأنظمة المنافسة في المنطقة العربية: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وفحص التشريعات المتعلقة بالمنافسة في المنطقة العربية، مع التركيز على خصائص هيئات المنافسة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للدول العربية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية.

ومن الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية قد حققت تقدمًا في تحسين أنظمة وقوانين المنافسة. ففي عام 2023، حصلت المملكة على أعلى تقييم في أنظمة قوانين المنافسة، مما يعكس الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة السوق ورفاه المستهلك.

وعلى الرغم من وجود تحديات سابقة في الأنظمة المتعلقة بالمنافسة في المملكة العربية السعودية، إلا أن الجهود المستمرة لتطوير هذه الأنظمة قد أدت إلى تحسينات ملموسة في البيئة التنافسية.

3. تعارض بعض الأنظمة مع نظام الاستثمار الأجنبي: تعارض بعض الأنظمة مع نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية يمكن أن يؤدي إلى خلق بيئة غير مستقرة للمستثمرين، حيث يمكن أن تتسبب هذه التعارضات في صعوبة الامتثال وعدم وضوح الإجراءات، مما يحد من جذب الاستثمارات الأجنبية. ومن أمثلة هذه التعارضات:

أ. تعارض قوانين العمل مع قوانين الاستثمار الأجنبي: مثال: في بعض الأحيان، قد تكون الأنظمة الخاصة بالعمالة المحلية تتطلب أن تحتفظ الشركات الأجنبية بنسبة معينة من العمالة

المحلية، وهو ما يتعارض مع نظام الاستثمار الأجنبي الذي يسمح للأجانب بامتلاك حصص أكبر في بعض القطاعات. إذا كان المستثمرون الأجانب يرغبون في توظيف موظفين دوليين أو تقديم خدمات عالية التقنية، فإن القوانين المتعلقة بالعمالة الوطنية قد تفرض قيودًا على هذا الخيار.

ب. القيود على ملكية الشركات الأجنبية: مثال: قبل عام 2019، كان هناك قيود على ملكية الشركات الأجنبية في المملكة في بعض القطاعات، بحيث لا يمكن للمستثمرين الأجانب امتلاك أكثر من 49% من الشركات المحلية في بعض المجالات. وفي بعض الأحيان، قد تتعارض هذه القوانين مع الأنظمة الحديثة التي تسمح بزيادة نسبة الملكية الأجنبية إلى 100% في بعض القطاعات الاقتصادية، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار في بيئة الأعمال.

ج. قوانين الاستثمار والعقوبات البيئية: مثال: بعض الأنظمة البيئية قد تتطلب من الشركات الأجنبية الامتثال لمعايير صارمة فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة، مما قد يتعارض مع القوانين التي تشجع الاستثمارات السريعة في بعض الصناعات مثل التعدين أو النفط، حيث قد تكون القيود البيئية مُعرقلة لأعمال هذه الشركات الأجنبية.

د. تعارض النظام الضريبي مع تحفيزات الاستثمار: مثال: في بعض الحالات، قد تُقدّم الحوافز الضريبية في إطار نظام الاستثمار الأجنبي، ولكن هذه الحوافز قد تتعارض مع التشريعات الضريبية المحلية الأخرى التي تفرض ضرائب إضافية أو رسومًا مرتفعة على بعض الأنشطة الاقتصادية التي قد لا تتوافق مع استراتيجيات الشركات الأجنبية.

هـ. الإجراءات الجمركية المتعددة: مثال: يمكن أن تكون هناك إجراءات جمركية مزدوجة أو متناقضة بين النظام الجمركي السعودي وأنظمة المناطق الاقتصادية الخاصة، حيث تفرض بعض المناطق الحرة إعفاءات جمركية أو تسهيلات استيراد وتصدير لا تنطبق على الأنشطة التي تقع تحت القوانين الجمركية العامة. مثل هذه التعارضات يمكن أن تربك الشركات الأجنبية، مما يعطل استثماراتهم.

فالتعارض بين الأنظمة المختلفة مثل قوانين العمل، النظام الضريبي، القوانين البيئية،

وأيضًا الأنظمة الجمركية قد يؤدي إلى خلق بيئة غير مستقرة للمستثمرين الأجانب، حيث قد تتغير الإجراءات أو الشروط الخاصة بالاستثمار بشكل مفاجئ. يتطلب ذلك تحديث وتنسيق أفضل بين مختلف الأنظمة التشريعية في المملكة لتوفير بيئة قانونية أكثر استقرارًا للمستثمرين الأجانب، ويؤدي هذا التعارض إلى خلق بيئة غير مستقرة للمستثمرين، مما يؤثر على قراراتهم الاستثمارية.(1)

ثانيًا: التحديات الإدارية والبيروقراطية:

1. طول وتعقيد الإجراءات الإدارية: يُعتبر التأخير في الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة من أبرز المعوقات التي تواجه المستثمرين.

2. تدني الشفافية والمرونة في تطبيق الأنظمة: يؤدي ذلك إلى عدم وضوح الإجراءات والمتطلبات، مما يزيد من صعوبة الامتثال ويثني المستثمرين المحتملين.

والدليل على تدني الشفافية والمرونة في تطبيق الأنظمة ما يلي:

أ. تقرير البنك الدولي عن "سهولة ممارسة الأعمال: (Doing Business Report) وفقًا لتقرير البنك الدولي السنوي، تم قياس سهولة ممارسة الأعمال في السعودية، وقد أظهرت بعض التقييمات السابقة أن هناك صعوبة في التنبؤ بالإجراءات والامتثال للقوانين بسبب تعقيد الأنظمة وإجراءات بيروقراطية. وعلى الرغم من التحسينات الكبيرة التي تم إجراؤها في السنوات الأخيرة، إلا أن بعض الإجراءات الإدارية وال قوانين العمل قد تظل غير واضحة بالنسبة للمستثمرين الجدد، مما يؤدي إلى عدم الشفافية في فهم متطلبات السوق.

ب. دراسة "مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية": هذه دراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في عام 2019 أشارت إلى أن نقص الشفافية في الإجراءات الإدارية وتعدد الأنظمة الحكومية تؤدي إلى إرباك المستثمرين، مما يعقد عليهم فهم المتطلبات القانونية ويزيد من تكاليف الامتثال.

(1) القنيه، ريم عبد الله. (2021). معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج5، ع24، ص77-103

ج. التحديات الإدارية والبيروقراطية: من خلال تقارير مثل تقارير الهيئة العامة للاستثمار (SAGIA)، تبين أن التأخيرات في الإجراءات وعدم وضوح المتطلبات الحكومية قد تؤدي إلى عدم وضوح في كيفية حصول المستثمرين على التراخيص والتصاريح، وبالتالي تكون هناك صعوبة في الامتثال. وكذلك بعض الإجراءات الإدارية قد تتسم بالركود، حيث يُطلب من المستثمرين التعامل مع دوائر حكومية متعددة، مما يزيد من التعقيد ويُثني المستثمرين من الالتزام الكامل بجميع المتطلبات.

د. التقارير السنوية عن (مؤشر الشفافية): منظمة الشفافية الدولية أشارت في تقاريرها السنوية إلى أن الأنظمة المعقدة في بعض القطاعات قد تُعيق المستثمرين الأجانب، خاصة عندما تتعلق الأمور بالتخليص الجمركي، القوانين البيئية، أو قوانين التوظيف. كما تم الإشارة إلى أن الإجراءات المعتمدة على قرارات غير مرنة قد تؤدي إلى تفسير غير دقيق للقوانين وتؤثر على قدرة المستثمرين على التنبؤ بالتحديات القانونية والمالية.

أما التأثيرات على المستثمرين فتتمثل في:

أ. زيادة التكاليف والوقت: بسبب عدم الوضوح، قد يواجه المستثمرون صعوبة في تقدير الوقت والتكاليف اللازمة لاستيفاء المتطلبات، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية.

ب. انعدام الثقة: تدني الشفافية يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام القانوني، مما يثني المستثمرين عن الاستثمار في المملكة أو يؤدي إلى تأجيل اتخاذ قرارات الاستثمار.

ج. الاحترازية: بعض الشركات قد تختار الامتناع عن الاستثمار أو تقليص خططها الاستثمارية بسبب توقعات غير مؤكدة تتعلق بالإجراءات الحكومية.

3. تأخر صرف المستحقات لدى الجهات الحكومية: فتأخر صرف المستحقات لدى الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية يشير إلى التأخير الذي يحدث في صرف الأموال أو المدفوعات المستحقة من قبل الحكومة أو الهيئات الحكومية لمستحقيها، سواء كانوا شركات، أفراد، أو مؤسسات. وتتمثل هذه المستحقات في عدة أشكال، مثل:

أ. مستحقات الشركات والمقاولين: في بعض الحالات، قد تتأخر المدفوعات التي تلتزم بها

الحكومة للشركات أو المقاولين الذين أتموا العقود الحكومية. يتضمن ذلك تأخير المدفوعات المتعلقة بـــ عقود الإنشاءات أو مشاريع البنية التحتية، مما يسبب مشاكل سيولة مالية لهذه الشركات ويؤثر على سير العمل.

ب. مستحقات التوريد والمشتريات: الشركات التي تقوم بتوريد السلع والخدمات للجهات الحكومية قد تتعرض لتأخير في دفع مستحقاتها. يمكن أن يكون هذا التأخير بسبب الروتين الإداري أو التأخيرات في الإجراءات المالية الحكومية، مما يؤثر على استقرار تلك الشركات ويقلل من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

ج. مستحقات الداعمين أو المشاريع الحكومية الخاصة: عندما تقوم الهيئات الحكومية بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو الحوافز الاستثمارية، قد يحدث تأخير في صرف هذه المستحقات المالية للمستفيدين، مما يعوق تقدم هذه المشاريع ويؤدي إلى تباطؤ في تنفيذ خطط التنمية.

د. مستحقات الموظفين والعمال: قد يتأخر صرف مستحقات الموظفين أو العاملين في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، مثل المكافآت أو المستحقات المالية، سواء في الوظائف المؤقتة أو المشروعات الحكومية، مما يؤثر على رضا الموظفين ويزيد من الاحتكاك بين الأفراد والجهات الحكومية.

هـ. مستحقات الضرائب والرسوم: في بعض الأحيان، تتأخر الهيئات الحكومية في صرف مستحقات الضرائب أو الرسوم التي يجب أن تعود إلى الشركات أو الأفراد في سياق الاستثمارات أو الضرائب المخصومة، مما يؤدي إلى الإرباك المالي.

والدليل على ذلك تشير التقارير والتصريحات من غرفة التجارة السعودية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى أن تأخر المدفوعات في بعض القطاعات الحكومية قد يتسبب في ضغوط مالية على الشركات، حيث تصدر بعض الشركات في تقاريرها السنوية شكاوى من هذه التأخيرات، مما يخلق بيئة غير مستقرة للأعمال في المملكة.

التقارير الصادرة عن المؤسسة العامة للتقاعد ووزارة المالية تشير إلى وجود تحسن في

الإجراءات المتعلقة بصرف المستحقات، ولكن التأخيرات في بعض الأحيان لا تزال تؤثر على المستحقات المالية للمشاريع الكبرى.

وتأثير التأخير على بيئة الأعمال يعمل على:

أ. زيادة التكاليف: الشركات المتأثرة قد تجد نفسها مضطرة إلى الاستدانة أو البحث عن تمويل مؤقت لتغطية الفجوة الناتجة عن تأخر صرف المستحقات، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الأعمال.

ب. تعطيل المشاريع: التأخير في صرف المدفوعات قد يؤدي إلى تعطيل المشاريع، مما يؤثر على التزامات الشركات تجاه الموردين والعمال ويخلق توترات في العلاقات التجارية. ويُشكل هذا التأخير عائقًا أمام استمرارية المشاريع الاستثمارية ويؤثر على الثقة في التعامل مع الجهات الحكومية.[1]

ثالثًا: التحديات الاقتصادية والبنية التحتية:

1. عدم توفر البنية الأساسية اللازمة للمشروعات الاستثمارية: يُعتبر نقص البنية التحتية الملائمة من العوامل التي تحد من جذب الاستثمارات، خاصة في المناطق النائية.

2. عدم وجود حوافز كافية للاستثمار في المناطق النائية: يؤدي ذلك إلى تركز الاستثمارات في المدن الرئيسة، مما يحد من التنمية المتوازنة في مختلف مناطق المملكة.

3. المنافسة الإقليمية والدولية: تسعى دول المنطقة إلى تقديم حوافز استثمارية مغرية، مما يتطلب من المملكة تعزيز تنافسيتها لجذب المستثمرين.[2]

رابعًا: التحديات المتعلقة بالضرائب والسياسات المالية:

يمكن أن تؤثر الضرائب المرتفعة، بالإضافة إلى السياسات المالية غير المستقرة، على

(1) غرفة الرياض. (2019). دراسة حول المحفزات والتحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي بالمملكة، اعدت من قبل قطاع دعم الأعمال في الغرفة، ص30.

(2) الجبالي، حسن، "تحديات الاستثمار في الدول النامية." مجلة الاقتصاد الدولي، 2023، ص. 45-67.

قرارات الاستثمار. قد يجد المستثمرون صعوبة في التخطيط للمستقبل في ظل التغيرات المتكررة في السياسات الضريبية.

التأثير على الأرباح: السياسات الضريبية المعقدة قد تؤثر على هامش الربح للمستثمرين، مما يقلل من جاذبية السوق.(1)

خامسًا: الاستقرار السياسي:

يعد الاستقرار السياسي من العوامل الأساسية التي تساهم في جذب الاستثمارات. في حال كانت الدولة تشهد اضطرابات سياسية أو عدم استقرار، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين. التأثير على السوق المحلي: يمكن أن تؤدي الأزمات السياسية إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار، وبالتالي يهرب رأس المال إلى دول أكثر استقرارًا.(2)

المطلب الثاني: مقترحات لتعزيز الضمانات والحوافز الاستثمارية:

يتناول هذا المطلب مقترحات لتحسين وتعزيز الضمانات والحوافز الاستثمارية في الدول التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وهي:

أولًا: تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي:

1. توحيد وتبسيط الأنظمة والتشريعات: يُسهم ذلك في تسهيل فهم المستثمرين للإجراءات والمتطلبات، مما يعزز من جاذبية البيئة الاستثمارية.

2. تطوير التشريعات المتعلقة بالمنافسة: يهدف ذلك إلى خلق بيئة تنافسية عادلة تشجع على الابتكار وتحسين جودة الخدمات والمنتجات.

3. مواءمة الأنظمة مع نظام الاستثمار الأجنبي: يُسهم ذلك في إزالة التعارضات وتوفير بيئة

(1) صالح، نادر، "السياسات الضريبية وحوافز الاستثمار." مجلة الدراسات المالية، 2022، ص. 89-102.

(2) الكاظم، فهدن "الاستقرار السياسي وأثره على جذب الاستثمارات." مجلة التنمية الاقتصادية، 2021، ص. 30-50.

قانونية مستقرة للمستثمرين.[1]

ثانيًا: تحسين الإجراءات الإدارية والشفافية:

1. تسريع وتبسيط إجراءات التراخيص والموافقات: يمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد التقنيات الحديثة وتطبيق نظام النافذة الواحدة لتقليل الوقت والجهد المطلوبين.

2. زيادة الشفافية في تطبيق الأنظمة: يُسهم ذلك في بناء الثقة بين المستثمرين والجهات الحكومية، ويقلل من حالات الفساد والمحسوبية.[2]

3. الالتزام بصرف المستحقات في الوقت المحدد: يُعزز ذلك من استقرار المشاريع الاستثمارية ويزيد من ثقة المستثمرين في التعامل مع الجهات الحكومية.

ثالثًا: تطوير البنية التحتية وتقديم حوافز للمناطق النائية:

1. الاستثمار في تطوير البنية التحتية: يشمل ذلك تحسين شبكات النقل، الاتصالات، والمرافق العامة، مما يخلق بيئة ملائمة للمشاريع الاستثمارية.

2. تقديم حوافز خاصة للاستثمار في المناطق النائية: يمكن أن تشمل هذه الحوافز إعفاءات ضريبية، تسهيلات في الحصول على الأراضي، ودعم مالي للمشاريع، بهدف تحقيق تنمية متوازنة في جميع مناطق المملكة.

3. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص: يُسهم ذلك في توفير التمويل والخبرات اللازمة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى، مما يخفف العبء عن الحكومة ويعزز من كفاءة التنفيذ.[3]

---

(1) السعودي، فهد. "تعزيز الاستثمارات في الاقتصاد الوطني." مجلة التنمية الاقتصادية، 2023، ص. 34-55.

(2) الشريف، علي. "التحديات والحوافز في بيئة الاستثمار." دراسة حول الاقتصاد العالمي، 2022، ص. 120-142.

(3) القنيه، ريم عبد الله. (2021)، معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج5، ع24، ص77-103.

رابعًا: تحفيز الاستقرار السياسي:

أ. تعزيز الشفافية والمشاركة السياسية: تشجيع الحكومات على تبني الشفافية في اتخاذ القرارات السياسية، مما يخلق بيئة استثمارية أكثر استقرارًا.

ب. التوقيع على اتفاقيات استثمارية دولية: تعزيز العلاقات الدولية من خلال التوقيع على اتفاقيات تجارية تضمن حقوق المستثمرين وتقلل من المخاطر السياسية.(1)

خامسًا: تعزيز البيئة الاقتصادية:

أ. تحقيق الاستقرار المالي: من خلال التحكم في معدلات التضخم، تقليل البطالة، وتنفيذ سياسات مالية مستقرة.

ب. تشجيع التنوع الاقتصادي: العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على مصادر محددة، مثل النفط أو السياحة، ما يعزز استقرار الاقتصاد.

ج. تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تقديم حوافز خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في دعم الاقتصاد المحلي.(2)

سادسًا: تعزيز التدريب وبناء القدرات:

أ. تطوير برامج تدريبية للمستثمرين: تقديم برامج تعليمية وتدريبية للمستثمرين المحليين والدوليين حول كيفية التعامل مع القوانين والأنظمة المحلية.

ب. بناء المهارات المحلية: توفير برامج تدريبية للشباب المحلي لتأهيلهم للعمل في القطاعات التي تجذب الاستثمار، ما يسهم في تقليل البطالة وزيادة الإنتاجية.

سابعًا: تقديم حوافز مالية وضريبية مبتكرة:

تحفيز الاستثمار من خلال الإعفاءات الضريبية: تقديم حوافز ضريبية مثل الإعفاءات

(1) الراجحي، ماجد. "السياسات الضريبية والاستثمارية: الآفاق المستقبلية." مجلة الاقتصاد السياسي، 2021، ص. 80-100.

(2) الشريف، علي. "التحديات والحوافز في بيئة الاستثمار." دراسة حول الاقتصاد العالمي، 2022، ص. 120-142.

لفترة محدودة أو تخفيضات ضريبية للمستثمرين في بعض القطاعات.

تحفيز الاستثمار في البحث والتطوير: تقديم حوافز مالية خاصة للمستثمرين الذين يقومون بالاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا.[1]

ثامنًا: تفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص:

أ. تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص: تسهيل التعاون بين الحكومة والشركات الخاصة لتطوير مشاريع استثمارية مشتركة في مجالات البنية التحتية والقطاعات الرئيسية.

ب. إقامة منتديات استثمارية دولية: تنظيم منتديات اقتصادية تجمع بين الحكومة والمستثمرين الدوليين لفتح قنوات التواصل وتبادل الخبرات.[2]

الخاتمة:

تُعد ضمانات وحوافز الاستثمار من العوامل الرئيسة التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في أي دولة، وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، حيث تمثل الاستثمار الأجنبي جزءًا أساسيًا من استراتيجية التنوع الاقتصادي وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. لقد قدم البحث تحليلًا شاملًا لضمانات وحوافز الاستثمار في المملكة من خلال القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، حيث تبيّن أن المملكة قد قامت بخطوات كبيرة نحو تحديث بيئة الأعمال وتعزيز التشريعات الاستثمارية. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات تتمثل في:

أولًا: النتائج:

من خلال البحث في ضمانات وحوافز الاستثمار في النظام السعودي والاتفاقيات الدولية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها:

1. تعزيز البيئة القانونية للاستثمار: تمتلك المملكة العربية السعودية نظامًا قانونيًا متطورًا يدعم الاستثمارات الأجنبية والمحلية، إلا أن هناك حاجة مستمرة للتطوير لمواكبة المستجدات

(1) المرجع نفسه، ص. 133.

(2) السعودي، فهد. "تعزيز الاستثمارات في الاقتصاد الوطني." مرجع سابق، ص. 40.

العالمية.

2. وجود تحديات بيروقراطية: على الرغم من الإصلاحات الإدارية، لا تزال بعض الإجراءات الطويلة والتعقيدات التنظيمية تشكل عائقًا أمام المستثمرين.

3. تفاوت تطبيق الأنظمة بين المناطق: تتركز الاستثمارات في المدن الكبرى، بينما تفتقر المناطق النائية إلى الحوافز الجاذبة.

4. تأثير المنافسة الإقليمية والدولية: تواجه المملكة منافسة قوية من دول المنطقة التي تقدم حوافز استثمارية متنوعة.

5. دور البنية التحتية في جذب الاستثمارات: تعد جودة البنية التحتية من العوامل الرئيسية في قرارات المستثمرين، وهناك جهود حكومية كبيرة لتطويرها.

ثانيًا: التوصيات:

استنادًا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، يُقترح عدد من التوصيات لتعزيز الضمانات والحوافز الاستثمارية في المملكة:

1. تحديث التشريعات بشكل دوري: يُنصح بتشكيل لجنة قانونية دائمة تضم مختصين في الاقتصاد العالمي والقانون التجاري، تقوم بمراجعة التشريعات الاقتصادية بشكل سنوي وتحديثها بما يتماشى مع التغيرات العالمية في الأنظمة الاقتصادية. كما يجب التركيز على تطوير قوانين الملكية الفكرية وحماية الاستثمارات الأجنبية، لتوفير بيئة استثمارية أكثر جذبًا للمستثمرين.

2. تطوير آليات تنفيذ العقود وحل النزاعات: إنشاء محاكم تجارية متخصصة ذات كفاءة عالية يتم تدريب قضاتها على التعامل مع النزاعات التجارية المعقدة. مع توفير مراكز تحكيم تجاري دولية في المملكة لتسريع فض المنازعات، بحيث تكون هذه المراكز معترفًا بها عالميًا وتقدم خدمات تحكيم بأسعار تنافسية.

3. تسهيل الإجراءات الإدارية: توسيع نطاق تطبيق نظام النافذة الواحدة بحيث تشمل جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع الاستثمار، مع تخصيص منصة رقمية موحدة

للمستثمرين تمكنهم من إتمام جميع الإجراءات القانونية والإدارية من خلال بوابة إلكترونية واحدة تشمل التراخيص، التوثيق، والجمارك. هذه المنصة يجب أن تكون مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لزيادة الكفاءة وتقليل الوقت.

4. تعزيز الشفافية والحوكمة: تطوير وتفعيل أنظمة رصد وتقييم الأداء الحكومي لضمان تنفيذ القوانين واللوائح بفعالية، وتحقيق مستويات عالية من الشفافية في القرارات الحكومية. يجب على الجهات الرقابية مثل هيئة مكافحة الفساد وهيئة السوق المالية تعزيز دورها في محاسبة الشركات والهيئات الحكومية لضمان بيئة عمل نزيهة وعادلة.

5. زيادة الحوافز للمستثمرين في المناطق النائية: تقديم إعفاءات ضريبية جزئية تصل إلى 10 سنوات للمستثمرين في المناطق الأقل تطويرًا، بالإضافة إلى توفير تمويل منخفض الفائدة من خلال برامج خاصة بالبنك السعودي للتنمية. كما يجب تحسين البنية التحتية الأساسية مثل الطرق وشبكات الاتصالات لضمان تنافسية هذه المناطق من حيث توفير الخدمات.

6. تشجيع الاستثمار في القطاعات المستدامة والتقنية: إنشاء صناديق تمويل خاصة بالاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا، مع تقديم حوافز ضريبية تصل إلى 15% من قيمة الاستثمار في تلك القطاعات.

7. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تأسيس مجالس شراكة استراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص، يكون من ضمن مهامها تحديد المشاريع ذات الأولوية وتحديد آليات الشراكة المالية واللوجستية بين الطرفين.

المصادر والمراجع:

ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414هـ)، *لسان العرب*، ط:3، بيروت: دار صادر.

الجبالي، حسن. تحديات الاستثمار في الدول النامية. *مجلة الاقتصاد الدولي*، 2023.

حسن، حازم صلاح الدين عبد الله. (2017). *الضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر ضد المخاطر غير التجارية في الوطن العربي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، العدد 12.

الراجحي، ماجد. (2021)، السياسات الضريبية والاستثمارية: الآفاق المستقبلية. *مجلة الاقتصاد السياسي*.

السعودي، فهد. (2023)، تعزيز الاستثمارات في الاقتصاد الوطني. *مجلة التنمية الاقتصادية*.

الشريف، علي. (2022)، التحديات والحوافز في بيئة الاستثمار." دراسة حول الاقتصاد العالمي.

الشعلان، عبد اللطيف بن إبراهيم. (ب.ت). *الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

صالح، نادر. السياسات الضريبية وحوافز الاستثمار. *مجلة الدراسات المالية*، 2022.

العقل، رغدة بنت محمد. (2016). الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز* – الاقتصاد والإدارة، المجلد 30، العدد1.

غرفة الرياض. (2019). *دراسة حول الحوافز والتحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي بالمملكة*.

قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017.

القرشي، زياد أحمد حميد. (2020). حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لقانون وسياسات الاستثمار في ضوء نظام الاستثمار والتزامات المملكة المنبثقة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. *المجلة العربية للبحوث العلمية*، العدد 54.

القنيه، ريم عبد الله. (2021). معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، مج5، ع24.

الكاظم، فهد. "الاستقرار السياسي وأثره على جذب الاستثمارات." *مجلة التنمية الاقتصادية*، 2021.

وزارة الاستثمار السعودية. (2020). *الحوافز الاستثمارية في السعودية: آفاق وتحديات*.

References:

al-ʻAql, Raghdah bint Muḥammad. (2016). al-ḍamānāt al-qānūnīyah lil-Istithmārāt al-ajnabīyah fī al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah. Majallat Jāmiʻat al-Malik ʻAbd al-ʻAzīz-al-iqtiṣād wa-al-idārah, al-mujallad 30, al-ʻadad 1.

Aschauer, David A. (1989). Is Public Expenditure Productive? *Journal of Monetary Economics*, Vol. 23, No. 2.

Blanchard, Olivier, & Johnson, David R. (2017). *Macroeconomics* (7th ed.). Pearson.

Bodie, Zvi, Kane, Alex, & Marcus, Alan J. (2021). *Investments* (12th ed.). McGraw-Hill.

Brealey, Richard A., Myers, Stewart C., & Allen, Franklin. (2020). *Principles of Corporate Finance* (13th ed.). McGraw-Hill.

Brigham, Eugene F, & Ehrhardt, Michael C. (2018). *Financial anagement: Theory & Practice* (15th ed.). Cengage Learning.

Ghurfat al-Riyāḍ. (2019). dirāsah ḥawla al-ḥawāfiz wa-al-taḥaddiyāt allatī tuwājihu al-istithmār al-ajnabī bi-al-Mamlakah.

Ḥasan, Ḥāzim Ṣalāḥ al-Dīn ʻAbd Allāh. (2017). al-ḍamānāt al-tashrīʻīyah lil-Istithmār al-ajnabī al-mubāshir ḍidda al-makhāṭir ghayr al-Tijārīyah fī al-waṭan al-ʻArabī. Majallat al-Dirāsāt al-qānūnīyah wa-al-iqtiṣādīyah, al-ʻadad 12.

Hull, John C. (2022). *Options, Futures, and Other Derivatives* (11th ed.). Pearson.

International Chamber of Commerce (ICC). (2019). *International Arbitration and Dispute Resolution*.

John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money*, 1936.

al-Jibālī, Ḥasan. taḥaddiyāt al-istithmār fī al-Duwal al-Nāmiyah. Majallat al-iqtiṣād al-dawlī, 2023.

al-Kāẓim, Fahd. "al-istiqrār al-siyāsī wa-atharuhu ʻalá jdhb al-istithmārāt." Majallat al-tanmiyah al-iqtiṣādīyah, 2021.

Krugman, Paul, & Obstfeld, Maurice. (2018). *International Economics: Theory & Policy* (11th ed.). Pearson.

Malkiel, Burton G. (2019). *A Random Walk Down Wall Street* (12th ed.). W. W. Norton & Company.

Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, (1414h), Lisān al-ʻArab, Ṭ: 3, Bayrūt : Dār Ṣādir.

Merton, Robert C., & Bodie, Zvi. (2005). *Financial Economics*. MIT Press.

Mishkin, Frederic S. (2019). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (13th ed.). Pearson.

Paul Samuelson, *Economics,* 19th Edition, McGraw-Hill.

Qānūn al-istithmār al-Miṣrī raqm 72 li-sanat 2017.

al-Qurashī, Ziyād Aḥmad Ḥamīd. (2020). Ḥawāfiz wa-ḍamānāt al-istithmār al-ajnabī fī al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah : dirāsah taḥlīlīyah li-Qānūn wa-siyāsāt al-istithmār fī ḍawʼ Niẓām al-istithmār wa-iltizāmāt al-Mamlakah al-munbathiqah min Ittifāqīyāt Munaẓẓamat al-Tijārah al-ʻĀlamīyah. al-Majallah al-ʻArabīyah lil-Buḥūth al-ʻIlmīyah, al-ʻadad 54.

Alqnyh, Rīm ʻAbd Allāh. (2021). Muʻawwiqāt al-istithmār al-maḥallī wa-al-ajnabī fī al-Mamlakah al-ʻArabīyah al-Saʻūdīyah. Majallat al-ʻUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-idārīyah wa-al-qānūnīyah, mj5, ʻ24.

al-Rājiḥī, Mājid. (2021), al-Siyāsāt al-ḍarībīyah wa-al-istithmārīyah : al-Āfāq al-mustaqbalīyah. Majallat al-iqtiṣād al-siyāsī.

Romer, Paul M. (1990). *Endogenous Technological Change. Journal of Political Economy*, Vol. 98, No. 5.

Sachs, Jeffrey D. (2015). *The Age of Sustainable Development. Columbia University Press*.

al-Saʻūdī, Fahd. (2023), taʻzīz al-istithmārāt fī al-iqtiṣād al-Waṭanī. Majallat al-tanmiyah al-iqtiṣādīyah.

al-Sharīf, ʻAlī. (2022), al-taḥaddiyāt wālḥwāfz fī bīʼat al-istithmār. "dirāsah ḥawla al-iqtiṣād al-ʻĀlamī.

al-Shaʻlān, ʻAbd al-Laṭīf ibn Ibrāhīm. (b. t). al-Ḥimāyah al-qānūnīyah lil-Istithmārāt al-ajnabīyah fī al-Mamlakah al-

ʻArabīyah al-Saʻūdīyah. Jāmiʻat Nāyif al-ʻArabīyah lil-ʻUlūm al-Amnīyah.

Ṣāliḥ, Nādir. al-Siyāsāt al-ḍarībīyah wa-ḥawāfiz al-istithmār. Majallat al-Dirāsāt al-mālīyah, 2022.

Stiglitz, Joseph E. (2016). *The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future*. W.W. Norton.

Todaro, Michael P., & Smith, Stephen C. (2020). *Economic Developmen*t (13th ed.). Pearson.

UNCTAD, *World Investment Report* (2022). United Nations Conference on Trade and Development.

UNCTAD. (2020). *World Investment Report 2020*: International Production Beyond the Pandemic.

Wizārat al-istithmār al-Saʻūdīyah. (2020). al-ḥawāfiz al-istithmārīyah fī al-Saʻūdīyah : Āfāq wa-taḥaddiyāt.

World Bank, *World Development Report*, 2021.

World Investment Report, UNCTAD, 2022.

World Trade Organization (WTO). (2021). Saudi Arabia and International Investment Agreements.